

نداء تونس من أجل النهوض بتشغيل المعوقين

نحن المشاركون في "المؤتمر الدولي : معاً من أجل النهوض بتشغيل الفئات ذات الاحتياجات الخاصة ورعايتها"، الذي عقدته المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة -إيسيسكو- بالاشتراك مع "جمعية بسمة للنهوض بتشغيل المعوقين"، بمناسبة الاحتفاء بالقيروان عاصمة للثقافة الإسلامية لعام 2009، تحت رعاية رئيس الجمهورية التونسية، قد اجتمعنا خلال الفترة من 7 إلى 9 ديسمبر 2009، في رحاب الجمهورية التونسية، أرض اللقاءات والحوار بين الحضارات والثقافات والأديان والتكافل والتضامن والمحبة والتسامح، تزامناً مع احتفال المجتمع الدولي باليوم العالمي للمعوقين، وبالذكرى الحادية والستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لنبحث سبل النهوض بأوضاع المعوقين، وتنسيق الجهود في مجال العناية بهم ووضع برنامج عمل مستقبلي للنهوض بتشغيلهم وتمكينهم من حقوقهم،

■ استرشاداً بتعاليم الإسلام الداعية إلى تحقيق مبادئ المساواة والعدل بين الناس جميعاً، وإلى إتاحة فرص الصحة والتعلم والعمل للناس كافة دون تمييز أو إقصاء، من أجل تمكين جميع الفئات الاجتماعية من حقها في المعرفة والتعلم وفي اكتساب الكفايات الضرورية التي تتيح لها الاندماج في المجتمع والمشاركة في التنمية المستدامة؛

■ واستناداً إلى الاتفاقيات والإعلانات الدولية التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة لحماية حقوق الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، وأهمها ما يتعلق بحماية حقوق المعوقين؛

■ والتزاماً منا بالواجب الإنساني تجاه المعوقين، وبضرورة توفير التعليم والتشغيل وحق الرعاية الصحية والنفسانية والاجتماعية المناسبة لهم، وتعزيز الاهتمام بسن القوانين الضامنة لحقوقهم، ونشر الوعي بقضاياهم؛

■ ووعياً بأهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم جهود الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بالمعوقين، وإثراءً للمكتسبات والإنجازات التي تحققت في هذا المجال؛

▪ **وإذ نسجل** بارتياح ما حققه العالم من تقدم كبير في زيادة الوعي بحقوق الإنسان، ومن ضمنها حقوق المعوقين، من خلال وضع الإطار القانوني المناسب، وإقامة المؤسسات المتخصصة لهم؛

▪ **وإذ نعبر** عن تقديرنا للمكتسبات والإنجازات الرائدة التي حققتها في هذا المجال حكومة الجمهورية التونسية في خططها وبرامجها ومشاريعها الوطنية ذات الصلة، وفي ما سنته من قوانين وما وضعت من آليات ذات صلة بالموضوع، وخاصة تأسيس "جمعية بسمة للنهوض بتنشغيل المعوقين" سنة 2000 والقانون التوجيهي الصادر سنة 2005 المتعلق بالنهوض بالأشخاص المعوقين وحمايتهم وتطوير مقاربات تأهيلهم ودمجهم اجتماعياً؛

▪ **وإذ نشيد** بما حقته الإيسيسكو في هذا المجال من خلال أنشطتها الإقليمية والدولية، وفي إطار خططها واستراتيجياتها المختصة، بالتعاون مع الجهات الحكومية والأهلية والمنظمات الإقليمية والدولية؛

▪ **وإذ نقدر** تكريم رئيس الجمهورية التونسية، بوضع هذا المؤتمر تحت رعايته السامية، واستضافته في رحاب الجمهورية التونسية، ونرى أن هذه المبادرة من شأنها أن تعزز الجهود المبذولة وطنياً وإقليمياً ودولياً للنهوض بأوضاع المعوقين؛

▪ **وإذ نعرب** عن فائق شكرنا وامتناننا لحرم فخامة رئيس الجمهورية التونسية، رئيسة جمعية بسمة للنهوض بتنشغيل المعوقين، رئيسة منظمة المرأة العربية، لتكرمها برئاسة الجلسة الافتتاحية لهذا المؤتمر، وإلقاء كلمة توجيهية فيها؛

▪ **وإذ نثني** على ما ورد في خطابها الافتتاحي، من توجهات وتحليل لأوضاع المعوقين وسبل النهوض بتنشغيلهم، ونؤيد الأفكار التي عرضتها، وكذلك المقترح الذي تقدمت به، خلال الجلسة الافتتاحية لهذا المؤتمر، لوضع جائزة دولية تسندها سنويا المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو - لأفضل المؤسسات الحكومية، أو الأهلية أو كبار الشخصيات التي ساهمت بشكل متميز في دعم قضايا الإعاقة والمعوقين، وحققت إنجازات رائدة في مجال النهوض بواقعهم والاستجابة لاحتياجاتهم الأساس، **فإننا نعتبر خطابها وثيقة أساسية في أعمال المؤتمر.**

▪ **وإذ ننوّه** بالمناقشات المستفيضة والمثمرة التي جرت على مدار جلسات المؤتمر، وبالدراسات والأبحاث وأوراق العمل القيمة المقدمة خلالها.

فإننا نتفق على إصدار النداء التالي :

- **التأكيد** على أن حقوق المعوقين جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، المبينة على مبادئ الكرامة والعدالة والمساواة والحرية والاستقلالية، وهي الحقوق والمثل والقيم التي جاء بها الإسلام وحث على ضمانها ودعا إلى احترامها.
- **دعوة** الجهات الرسمية المختصة في الدول الأعضاء في الإيسيسكو إلى سن التشريعات اللازمة وإرساء القوانين المناسبة واعتماد السياسات الملائمة لضمان حقوق المعوقين في الحصول على الفرص المتكافئة والحظوظ المتساوية، والدمج في مختلف أوجه الحياة اليومية.
- **التأكيد** على أهمية دور القطاع الخاص والمؤسسات الاستثمارية في دعم الجهود الحكومية والأهلية الرامية إلى ضمان تشغيل المعوقين، ودعوة المسؤولين عن هذا القطاع وتلك المؤسسات إلى تخصيص حصص نسبية من العاملين فيها وتثبيت اقتطاعات قارة من مواردها، لفائدة المعوقين وجمعياتهم.
- **الدعوة** إلى إيلاء المزيد من العناية لإعداد البرامج التكوينية المتخصصة وإنشاء المؤسسات التأهيلية الفنية وتنظيم الأنشطة التدريبية المهنية لفائدة المعوقين، بما يتواءم مع متطلبات سوق العمل والمواصفات الوظيفية المطلوبة، في ضوء المعايير والأسس التي نصت عليها الاتفاقيات والإعلانات الدولية ذات الصلة.
- **تشجيع** المشاريع البحثية والابتكارات التقنية، الهادفة إلى التخفيف أو القضاء على الإعاقات الجسدية والذهنية، أو تحسين ظروف عيش المعوقين وتمكينهم من مواولة أنشطتهم ومهامهم خلال حياتهم اليومية أو المهنية، بالمساواة مع بقية الشرائح الاجتماعية.
- **إعداد** المزيد من الدراسات الميدانية والتقارير التحليلية وقواعد المعلومات والأدلة الإحصائية حول واقع المعوقين، والخبراء والمؤسسات العاملة في المجال، ورصد التحديات التي تواجهها المجتمعات العربية والإسلامية، واقتراح الحلول والقرارات التي يتعين على الجهات المختصة تبنيها واعتمادها في هذا الشأن.
- **تفعيل** التعاون والشراكة بين الجهات الحكومية والهيئات الأهلية ومؤسسات القطاع الخاص، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، من أجل تبادل الخبرات المتخصصة والتجارب الرائدة والممارسات الناجحة في مجال النهوض بتشغيل المعوقين.
- **التأكيد** على الجهات الرسمية في المجالات الصحية والتربوية والعلمية والثقافية من أجل تقديم الخدمات والتسهيلات اللازمة للاستفادة الكاملة للمعوقين من البرامج

والأنشطة والمشاريع التي تقدمها هذه الجهات في مجالات عملها، ومشاركة المعوقين مشاركة فعالة في هذه المجالات.

- **دعوة الدول العربية والإسلامية** التي لم توقع أو لم تصادق بعد على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى القيام بذلك، مع النظر في اعتماد المصطلحات والمبادئ الواردة في الاتفاقية والدعوة إلى إعداد التقارير المختصة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، والعمل على نشرها على أوسع نطاق. **والتأكيد** على ضرورة إشراك المعوقين في البرامج والأنشطة المتعلقة بهم، كما نصت على ذلك الاتفاقية المذكورة.

- **تفعيل** دور المؤسسات الإعلامية في التعريف بقضايا الإعاقة، والمساهمة في التوعية من أجل ضمان حقوق المعوقين، والمشاركة في جهود التوعية والتعبئة، على المستوى الحكومي والأهلي، للاستجابة لاحتياجاتهم في المجالات المهنية والوظيفية.

- **العمل** على مساعدة الجمعيات الأهلية الخاصة بالمعوقين من أجل تصميم مشاريع استثمارية لفائدة المعوقين وإيجاد موارد تمويل قارة لهذه المشاريع، من خلال النظم الإسلامية للتمويل، والصناديق الوطنية والاقتطاعات الضريبية، المخصصة للمعوقين وجمعياتهم ومشاريعهم.

- **دعوة** الإيسيسكو إلى إعداد استراتيجية شاملة خاصة بمعالجة قضايا الإعاقة بمختلف مجالاتها وأبعادها، تسترشد بها الدول الأعضاء عند تصميم سياساتها التنموية، وتسنّس بها الجمعيات الأهلية عند تنفيذ أنشطتها وبرامجها.

- **الإشادة** باختيار الجمهورية التونسية مكاناً لعقد هذا المؤتمر الدولي، نظراً إلى ما تتميز به من غنى حضاري وبما تقوم من جهود وما تحقّقه من إنجازات متواصلة ومقدرة في المجالات الاجتماعية والإنسانية، انطلاقاً من القيم الراسخة في هذا البلد العربي المسلم والقائمة على التسامح والتكافل والتضامن بين مختلف مكونات المجتمع التونسي.

- **دعم مقترح الوجيه** الذي تقدمت به رئيسة جمعية بسمة، خلال الجلسة الافتتاحية لهذا المؤتمر، لوضع جائزة دولية تسندها سنوياً المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة -إيسيسكو- لأفضل المؤسسات الحكومية، أو الأهلية أو كبار الشخصيات التي ساهمت بشكل متميز في دعم قضايا الإعاقة والمعوقين، وحققت إنجازات رائدة في مجال النهوض بواقعهم والاستجابة لاحتياجاتهم الأساس.

- الإعراب عن أسى عبارات الشكر إلى رئيس الجمهورية التونسية، على التكرم برعاية هذا المؤتمر، وعلى العناية المتميزة التي يوليها للمعوقين، وعلى ما تحقق للجمهورية التونسية من مكاسب وإنجازات رائدة في هذا المجال.
- رفع فائق عبارات الاحترام والتقدير إلى حرم فخامة رئيس الجمهورية التونسية، على الاهتمام الكبير الذي توليه لقضايا المعوقين، وعلى الجهود الرائدة التي تبذلها جمعية بسمة، بتوجيهات كريمة من سيادتها، وبخاصة في مجال التشغيل والرعاية الاجتماعية والدمج في النسيج الاقتصادي والتموي.
- شكر معالي الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري، المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة -إيسيسكو-، على الإنجازات المتميزة لإيسيسكو في مجال العناية بالمعوقين، وعلى تنظيم هذا المؤتمر، بالتعاون مع جمعية بسمة.
- تكليف المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة -إيسيسكو- وجمعية "بسمة" للنهوض بتشغيل المعوقين" والمنظمة العربية للمعوقين، بمتابعة هذه التوصيات واتخاذ الإجراءات اللازمة لوضعها موضع التنفيذ، بالتنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية المختصة والمؤسسات الأهلية المعنية، والمنظمات الإقليمية والدولية المهتمة.